

تطبيق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ



لماذا وكيف؟

اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ... تنقذ الأرواح



مقدمة

تُعَدُّ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أول معاهدة تم التفاوض عليها تحت رعاية منظمة الصحة العالمية بالاستناد إلى دستور المنظمة. وقد صادقت عليها جمعية الصحة العالمية في 21 أيار/مايو 2003 لتدخل حيز التنفيذ في 27 شباط/فبراير 2005. وتُعَدُّ هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات التي حظيت بالقبول في تاريخ الأمم المتحدة، فقد بلغ عدد الأطراف فيها 127 طرفاً من جميع أنحاء العالم، ومنهم 19 بلداً من إقليم شرق المتوسط؛ ولم ينضم كل من المغرب والصومال إلى الأطراف في هذه الاتفاقية.

وقد أعدت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لمواجهة سمات العولمة لوباء التبغ، فهي اتفاقية مُسندة بالبيّنات أُكِّدَت على حق الناس بالتمتع بأرفع مستوى من الصحة. وتمثّل الاتفاقية معلماً واضحاً لتعزيز الصحة العمومية، وتقدّم أبعاداً قانونية جديدة للتعاون الصحي الدولي. ويمكن تقسيم التدابير التقنية المتصلة بمكافحة التبغ التي تم المصادقة عليها في الاتفاقية إلى تدابير متصلة بالحد من الطلب على التبغ، وتدابير متعلقة بالحد من عرض التبغ.

- فتدابير الحد من الطلب على التبغ، تتضمن التدابير السعرية والضريبية، والتدابير غير السعرية، والحماية من التعرّض لدخان التبغ، وتنظيم محتويات منتجات التبغ، وتنظيم الكشف عن منتجات التبغ، وتغليف وتوسيم منتجات التبغ، والتثقيف والاتصال والتدريب وتوعية الجمهور، والإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، وتدابير تتعلق بالاعتماد على التبغ والإقلاع عنه.
- أما تدابير الحد من عرض التبغ فتتضمّن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، وحظر المبيعات التي تستهدف القصر والمبيعات بواسطة القصر، وتقديم الدعم للأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية.

وهناك تدابير أخرى تتعلق بحماية البيئة، والمسؤولية، والتعاون العلمي والتقني، ونقل المعلومات، والترتيبات المؤسسية والموارد المالية، وتسوية النزاعات، ووضع الاتفاقية وأحكام ختامية.

آثار اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد الإقليمي

لقد أثّرت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على إقليم شرق المتوسط من خلال:

- تقوية الإطار القانوني لمكافحة التبغ وخلق التشريعات وضمان تنفيذها وتواصل تطويرها.
- تقوية الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تساهم في مكافحة التبغ.
- زيادة الالتزام السياسي في مكافحة التبغ على الصعيد الإقليمي والوطني.
- كشف الأنشطة والأساليب الماكرة التي تتبعها شركات صناعة التبغ.

ويتواصل تطوير الاتفاقية من خلال القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف الذي استكمل عقد أربع دورات له حتى الآن؛ وقد عملت الهيئات الداعمة التي أسسها مؤتمر الأطراف على إعداد دلائل إرشادية تتعلق بكل البنود؛ وبعد استكمالها صادق عليها مؤتمر الأطراف خلال دوراته. وقد حظيت خمسة دلائل إرشادية بالإجماع على الاعتماد وهي للمواد 5.3، 8، 11، 12، 13، 14. كما تم اعتماد الدلائل الإرشادية الجزئية للمادتين 9 و10. وتعمل مجموعات من الخبراء في الوقت الحاضر على إعداد مسودات الدلائل الإرشادية لتنفيذ المادة 6 (التدابير السعرية والضريبية الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ) والمادة 17 (تقديم الدعم للأنشطة البديلة ذات الجدوى الاقتصادية) والمادة 18 (حماية البيئة وصحة الأفراد).

ونظراً لوجوب تنفيذ جميع المواد والدلائل الإرشادية على الصعيد الوطني للوفاء بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية، فإن الدلائل الإرشادية المُسندة بالبيّنات تستهدف تقديم المساعدة للأطراف للوفاء بالتزاماتهم دون الإضرار بالحقوق الدستورية أو القانونية لها.

نحو تنفيذ ناجح للاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

من أجل تحقيق النتائج المتوقعة لكل السياسات التي توصي بها اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على الصعيد الدولي، ينبغي على البلدان إنشاء آلية متعدّدة القطاعات، وإعداد خطة عمل وطنية ذات أهداف واضحة وممكنة التحقيق، وربط تنفيذ الأنشطة بجدول زمني، وإنشاء نظام فعال للمراقبة، وإنشاء آلية داخلية للارتقاء بالعمل تسمح بالتحول السهل.



كما تدعو الحاجة إلى التشريعات على الصعيد الوطني من أجل تقوية تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. فتشريعات مكافحة التبغ شيء والامتنثال لها وفرض تنفيذها شيء آخر، فبدون الامتنثال والتنفيذ لن يكون لأقوى التشريعات أي أثر في تخفيف وطأة المخاطر الصحية. وسيقل نجاح تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في غياب سياسات قوية لمراقبة صناعة التبغ على الصعيد الوطني أو غياب آليات للتعاون الدولي. إن نفوذ الشركات الصانعة للتبغ باعتبارها السبب الرئيسي من أسباب وباء التبغ ينبغي أن يُجابه من خلال التنفيذ الحازم للدلائل الإرشادية للمادة 5.3.

اليوم العالمي للامتناع عن التبغ 2011

لقد اختارت منظمة الصحة العالمية شعار "اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ" لليوم العالمي للامتناع عن التبغ لعام 2011، وذلك لإلقاء الضوء على أهمية الاتفاقية، وللتأكيد على الالتزامات التي تعهد الأطراف بالوفاء بها، ولتعزيز الدور الأساسي لمؤتمر الأطراف لمنظمة الصحة العالمية في تقديم الدعم للبلدان. وستساعد الرسالة التي يبعثها اليوم العالمي للامتناع عن التبغ على إنقاذ المزيد من الأرواح وعلى الحد من فداحة الأضرار التي يسببها تعاطي التبغ، كما سيلقي الضوء على الدلائل الإرشادية المختلفة، وعلى الاحتياجات على الصعيد الوطني لتعزيز الاتفاقية.

إن الرسائل الرئيسية لليوم العالمي للامتناع عن التبغ هي:

- إلى جانب الالتزامات القانونية، تتحمل الأطراف في الاتفاقية بالتزامات أخلاقية لتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنفيذاً كاملاً من أجل إنقاذ الأرواح.
- يجب ترجمة الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية لمكافحة التبغ فوراً إلى حقائق على أرض الواقع على الصعيد الوطني من خلال خلق آليات وطنية.
- ينبغي على المنظمات وعلى المؤسسات وعلى المجتمع المدني أن يضيّم قواه لدعم الحكومات في تنفيذها لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنفيذاً فعالاً.



زيادة الضرائب على منتجات التبغ



لماذا ينبغي أن تُزاد الضرائب على التبغ؟

هل هو التزام قانوني؟

تنص المادة 6 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على ما يلي:

”التدابير السعريّة والضريبية وسيلة فعالة وهامة في خفض استهلاك التبغ ... يضع كل طرف في الحسبان ... ويعتمد ... سياسات ضريبية، وعند الاقتضاء سياسات سعريّة، على منتجات التبغ من شأنها الإسهام في بلوغ الغايات الصحية الرامية إلى الحدّ من استهلاك التبغ“.

إن الوسائل التي يلتزم جميع الأطراف بالاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ باتباعها هي تدابير مالية لإنقاص استهلاك التبغ وفقاً لما جاء في الاتفاقية، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وعلى الحكومات أن تزيد الضرائب المفروضة على التبغ وفق أسس نظامية، مع الأخذ بالحسبان الاعتبارات القانونية، مثل التأثير المتوقع لزيادة الضرائب على التضخم وعلى زيادة القوة الشرائية لدى المستهلكين.

ماذا تقول لنا البيانات المتاحة؟

إن البيانات المتراكمة على الصعيد الدولي أوضحت أن ازدياداً في الضرائب المفروضة على منتجات التبغ وفق أسس نظامية سيساعد على تفادي موت أعداد كبيرة من الناس، فالسعر المرتفع يثني الشباب عن تعاطي التبغ، ويشجع البالغين المدخنين على الإقلاع عن التدخين، ويؤدي ذلك إلى نقص ملحوظ في الوفيات وفي العبء الصحي الناجم عن تعاطي التبغ.

على أي شيء تفرض الضرائب؟

ينبغي زيادة الضرائب على جميع منتجات التبغ دون استثناء. فالتبغ يُستهلك بأشكال مختلفة، منها السجائر والأشكال الحام، واللفافات التي تحضر يدوياً، والشيشة أو النرجيلة، والمضغ، والاستنشاق والبديز والسنوس. وقد تكون هذه المنتجات خاضعة لضرائب قليلة، أو دون أي ضرائب على الإطلاق. فإذا ما زادت الضرائب على السجائر فقط، فإن متعاطي التبغ سيتحولون إلى تعاطي شكل آخر منه، مما يوجب زيادة الضرائب على كافة أشكال التبغ.

ما مقدار الضرائب؟

إن زيادة سعر منتجات التبغ بمقدار 70% من خلال ازدياد الضرائب يؤدي لتفادي ربع الوفيات المتعلقة بالتدخين في جميع أرجاء العالم.

كما أن زيادة الضرائب المفروضة على التبغ بمقدار 10% تؤدي إلى نقص استهلاك التبغ بمقدار 4% في البلدان المرتفعة الدخل وبمقدار 8% في البلدان المنخفضة الدخل وفي البلدان المتوسطة الدخل، وإلى زيادة العائدات من الضرائب على التبغ بمقدار 7%. وتعتبر هذه الأرقام تقريبية فقط وتستند على البيانات الدولية المتاحة، وعلى كل بلد أن يقوم بالبحوث الخاصة به قبل التعرف على النسبة المثوية الفعلية لزيادة الضرائب ونموذج الضرائب بدقة.

ما هو نمط الضرائب التي ينبغي أن تفرض؟

يوصى بنمطين من الضرائب التي تطبق على منتجات التبغ:

- ضرائب خاصة تفرض على كمية من التبغ، مثل الضرائب التي تدفع على كل علبة أو عبوة أو حاوية من السجائر.
- ضرائب على القيمة تحسب كنسبة مئوية من السعر بالجملة أو بالتجزئة.

وفي بعض البلدان يمكن فرض النمطين من الضرائب معاً.

ويمكن الحصول على توقعات بدقة أكبر للعوائد من الضرائب الخاصة، ويكون من الصعب على شركات التبغ التأثير على أسعار منتجات التبغ التي تباع بالتجزئة، أما الضرائب على القيمة فتساعد على المحافظة على الأسعار رغم التضخم.

وينبغي أن تكون البنية العامة للضرائب المفروضة بسيطة وسهلة التطبيق في البلدان. وينبغي تحصيل الضرائب المقتطعة على مستوى الشركة الصانعة وليس على مستوى الموزع الذي يبيع بالتجزئة. فذلك يزيد من فعالية جميع العوائد الموحدة مركزياً وتقليل أعباء حفظ السجلات لدى أصحاب المحلات الصغيرة.

مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
Tb@emro.who.int
www.emro.who.int/tb/tfi.htm

مَنْظَرُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط



إن منتجات التبغ، شأنها شأن المنتجات الأخرى، تخضع لرسوم الاستيراد وللضرائب المحلية، وفي حين أن ضرائب الاستيراد تخضع لاتفاقيات دولية أو ثنائية الجانب بين الدول، فإن الضرائب المحلية والضرائب التي تضاف إلى القيمة تؤدي إلى اكتساب حصة أكبر من سعر منتجات التبغ في الكثير من البلدان.

ضرائب التبغ في الإقليم

هناك 19 بلداً من بلدان إقليم شرق المتوسط طرف من أطراف الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، إلا أن لدى هذه البلدان أقل متوسط للأسعار بالمقارنة مع بلدان الأقاليم الأخرى للمنظمة.

كما أن المعدل الوسطي للواقع الضريبي هو الأقل ويعادل 40% من الأسعار الشائعة للبيع بالجملة، ونظراً لوجود اختلاف في بنى الضرائب، فإن هناك اختلافاً في أسعار السجائر وحصص الضرائب من السعر الكلي بين بلد وآخر. إذ لا يطبق ما يقرب من نصف البلدان الضرائب المحلية على منتجات التبغ، وتكتفي تلك البلدان بدلاً من ذلك بتطبيق التعرفة الجمركية فقط. كما أن الضرائب المقتطعة الواقعة في البلدان الباقية منخفضة نسبياً، وهناك فرصة لتعزيز العوائد وأحياناً لتحقيق مكاسب صحية من خلال زيادة الضرائب.

وقد أخذ طرفان إقليميان في الاتفاقية مؤخراً بتدابير تستند على بيانات مستمدة من البحوث، لتغيير نظام فرض الضرائب ولزيادة الضرائب، وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في العوائد. إن الآثار الصحية التي ترتبت على هذه الخطوة قيد التوثيق.

كيف تنفذ زيادة الضرائب؟

يجب اتخاذ الخطوات التالية قبل زيادة الضرائب المفروضة.

- التعرف على السلطات الوطنية المسؤولة عن مكافحة التبغ وعن القضايا المالية، مثل وزارة المالية ووزارة التجارة.
- إنشاء فريق عمل أو فريق دراسة من الأطراف المعنية.
- إدراج خبراء في الضرائب المحلية والاقتصاديات لاقتراح النظام الضريبي الملائم الذي يفيد البلد ويتمشى مع القوانين الوطنية.
- الترتيب للتدريب وإجراء البحوث من أجل جمع المعطيات الوطنية.

- يمكن استخدام المعطيات الوطنية
- إقناع من يتخذ القرار والسلطات الوطنية ذات الصلة
- تحديد الخطوات التالية
- التعرف على المقدار الدقيق للزيادة المطلوبة على الصعيد الوطني
- من أجل:

- إشراك الجهات الوطنية لضمان قوة الأعمال المتخذة في ما يتعلق ببعض التدابير مثل التهريب، ولضمان زيادة العوائد وإنقاذ الاستهلاك نتيجة لتدابير زيادة الضرائب.

تنفيذ التدابير لمكافحة التهريب من خلال:

- حفظ السجلات
- تحسين إجراءات الأمن والسلامة على الحدود
- إنشاء لجنة من ممثلي الهيئات المالية والجمركية والهيئات الأخرى ذات العلاقة بالضرائب وجمعها وتنفيذها، لتجتمع اجتماعات نظامية وتتبادل المعلومات فيما بينها
- لصق لصاقة على كل عبوة ترسل للبيع بالتجزئة
- الإلزام بالتحذيرات الصحية المصورة باللغات الوطنية من أجل إنقاذ الحوافز لدى التجارة غير المشروعة

- اتخاذ القرار حول بنية بسيطة وفعالة للضرائب بحيث يسهل على متخذي القرارات فهمها والدفاع عنها.
- إطلاع وسائل الإعلام عن الأفكار لاكتساب الدعم منها.
- إجراء عمل بسيط للتعرف على القادة السياسيين بغية الحصول على الدعم من الأشخاص الرئيسيين في البلد.
- اقتراح خطة حول استخدام العائدات التي تم تحصيلها حديثاً، مثل تخصيص نسبة منها لدعم الصحة من خلال الضمان الصحي. وقد تم تنفيذ ذلك من قبل في الإقليم في العديد من البلدان، ومنها مصر، حيث أخذت 10 قروش من كل عبوة تبغ لدعم الضمان الصحي للطلاب.
- ضمان التأهب والدعم السياسي والصحي للحلفاء المناصرين في البرلمان.



تدعي شركات صناعة التبغ أن زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة التهريب

وهذا غير صحيح

فالتهريب لا يتعلق بزيادة الضرائب بل بعدم السيطرة على الحدود وضعف إجراءات مكافحة التهريب. إن إجراءات فرض القانون والامتنال له هي التي ينبغي أن تتبع إذا كان المطلوب مكافحة التهريب، وليس خفض الضرائب على التبغ.

مستمرون على الطريق

للإمتيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
TFI@emro.who.int
www.emro.who.int/tfi/tfi.htm

مَنْظَرُ الصِّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط



الأماكن العمومية الخالية من التبغ



لماذا ينبغي إنشاء أماكن عمومية خالية من التبغ؟

وفقاً لما نصت عليه بوضوح اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، فإن الأماكن العمومية الخالية من التبغ تستهدف حماية الناس من التعرض لدخان التبغ.

هل الأماكن العمومية الخالية من التبغ التزام قانوني؟

نعم، إنها التزام قانوني، فالمادة 8 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنص على:

2. يتخذ كل طرف وينفذ ويعزز بصورة فعّالة في المناطق الخاضعة لولايته القضائية الوطنية حسبما تحددها القوانين الوطنية وعلى سائر مستويات الولاية القضائية، اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية و/أو غيرها من التدابير التي توفر الحماية من التعرض لدخان التبغ في أماكن العمل الداخلية ووسائل النقل العام والأماكن العمومية الداخلية وحسب الاقتضاء في الأماكن العمومية الأخرى.

وتقدم الدلائل الإرشادية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ المزيد من التفاصيل التي تشير إلى الحدود والمتطلبات اللازمة لحماية المجتمع كاملة من التعرض لدخان التبغ.

ما هي الحماية الكاملة من دخان التبغ؟

تنص الدلائل الإرشادية حول اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على:

”إن التدابير الفعّالة لتوفير الحماية من التعرض لدخان التبغ، وفق ما تضمنته المادة 8 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تتطلب التخلص الكامل من التدخين ودخان التبغ في أي بيئة أو مكان توخياً لخلق بيئة خالية من الدخان مئة بالمئة، فليس هناك مستوى أدنى للتعرض لدخان التبغ.“

لا يوجد مستوى آمن للتعرض لدخان التبغ، ولا يمكن تحقيق الحماية الصحية للعاملين وغير المدخنين إلا بتطبيق الحظر الكامل على التدخين في جميع الأماكن المغلقة، ومنها مناطق تقديم الطعام والشراب وجميع الأبنية العائدة للقطاع العام ووسائل النقل.

إن التعرض لدخان التبغ يزيد خطر الأمراض القلبية التاجية بمقدار 25%-30% وخطر السرطان الرئوي لدى غير المدخنين بمقدار 20%-30%.

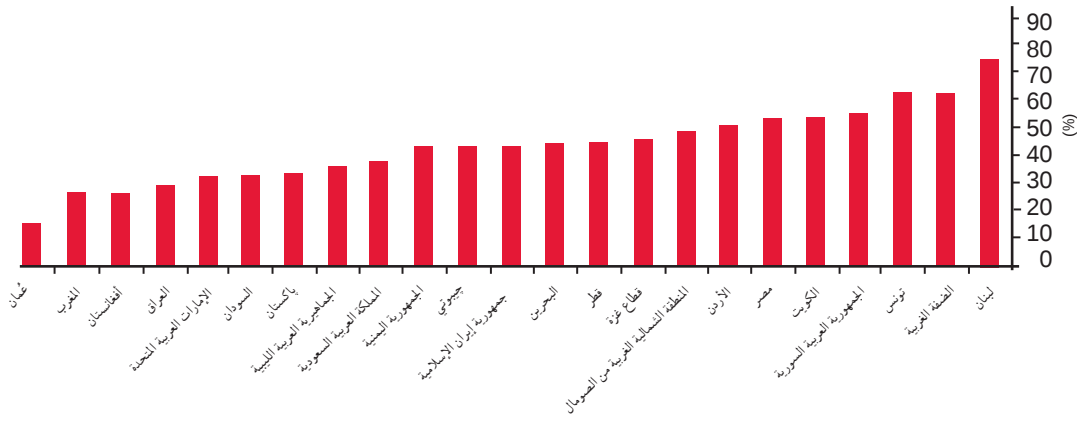
يقصد بالأماكن العامة الخالية من التبغ أن تكون جميع أماكن العمل الداخلية والأماكن العامة الداخلية خالية من دخان التبغ. ويؤدي تخصيص مساحات داخلية للمدخنين إلى خرق هذه المعايير، وبالتالي إلى عدم الامتثال للدلائل الإرشادية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. فإثناء مساحات للتدخين يؤدي لعدم احترام الأطراف لالتزامهم القانوني بأن تكون الأماكن الداخلية خالية من دخان التبغ مئة بالمئة. وينبغي ألا يُسمح بتخصيص مساحات للتدخين في الأماكن الداخلية.

وتشير الدلائل الإرشادية للمادة 8 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ بوضوح إلى أن أفضل نظم التهوية لن تستطيع التخلص من ملوثات الدخان، وأنها لن تكون فعّالة في الحماية من دخان التبغ.

وينبغي أن تخصص مساحات التدخين، إذا كان هناك اضطراب لها، في المساحات المفتوحة خارج المباني، بعيداً عن المساحات الخالية من الدخان، حتى لا تلوث الهواء الداخلي، ولو تلويثاً عارضاً وغير مقصود.

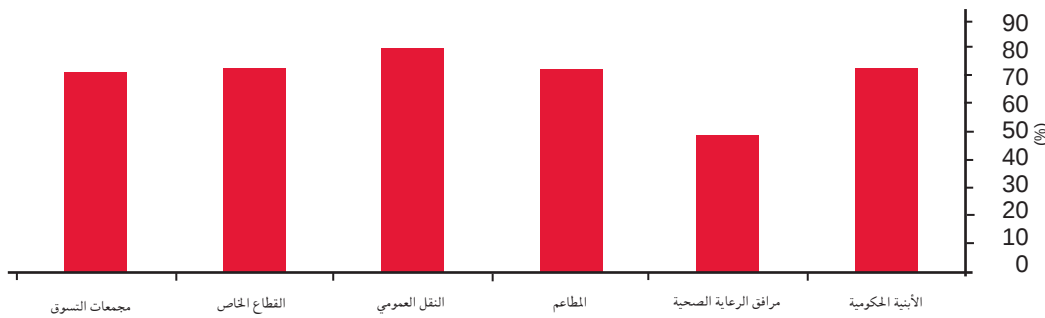
الامتثال في بلدان إقليم شرق المتوسط

أبلغ الشباب الذين ساهموا في المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب أن هناك مستوى مرتفعاً للتعرض لدخان التبغ في الأماكن العمومية (الشكل 1).



الشكل 1. الطلاب من أعمار 13-15 عاماً الذين أبلغوا عن تعرضهم لدخان التبغ في الأماكن العمومية، المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب، إقليم شرق المتوسط 2010

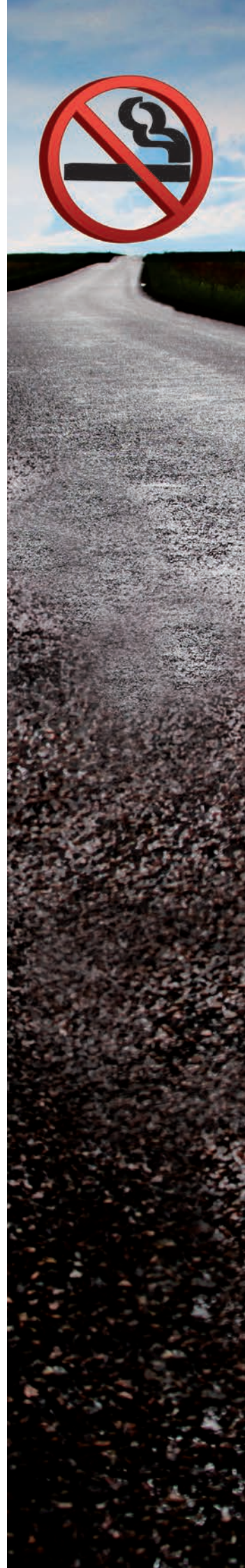
وتوضح المعطيات التي جمعت من المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين البالغين في مصر بوجود مستويات مرتفعة من التعرض لدخان التبغ في الأماكن العمومية، بما فيها المرافق الطبية، رغم أن هناك خطراً كاملاً على استخدام التبغ في الأماكن العمومية قد بدأ بتنفيذه في عام 2007، وهو يحظر استخدام التبغ في المرافق الطبية والتعليمية والأبنية الحكومية (الشكل 2).



الشكل 2. نسبة المصريين المعرضين لدخان التبغ في الأماكن العمومية، المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين البالغين، مصر، 2009

وتوضح المعطيات المذكورة أعلاه أنه رغم وجود التشريعات التي تحظر استخدام التبغ في الأماكن العمومية في العديد من البلدان في الإقليم، فإن التحديات متواصلة.

- فالخطر الكامل يستثني عادةً المطاعم والمقاهي، كما أن التنفيذ الكامل يقتصر على عدد محدود من البلدان.
- لا تزال هناك مساحات مخصصة للمدخنين، فقد أدى عدم تقديم عامة الناس الدعم لأصحاب القرار السياسي إلى تساهلهم. فالحماية الحقيقية والشاملة من دخان التبغ لا يمكن تحقيقها في الأماكن المخصصة ما لم تخلو مئة بالمئة من الدخان.
- إن إنفاذ القوانين والامثال لها يعاني من الضعف رغم وجود حظر تام، وتدعو الحاجة إلى آليات أكثر صرامة.
- قد لا تكون الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التشريعات على المستوى الوطني ملزمة بالتشريعات إماماً جيداً، مما يؤدي إلى خلق تضارب وتنازع في المصالح بين الوكالات.
- إن الرصد والتقييم لا يكونان على الدوام جزءاً من التشريع، رغم أنهما مهمان من حيث قياس أثر تنفيذ التشريع على الصعيد الوطني.



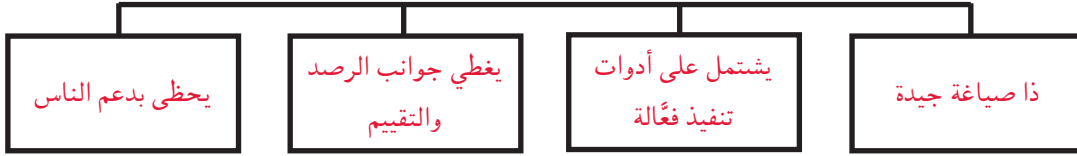
كيف تتم حماية الأماكن الخالية من التبغ؟

ينبغي أن تكون التشريعات:

- صارمة ولكن مرنة، تحدد وتغطي جميع الأماكن العمومية الممكنة، بسبب عدم نجاح المدونات الاختيارية.
- تحظى باعتماد الحكومة للحظر الكامل للتدخين في الأماكن العمومية دون تخصيص لمساحات للتدخين.
- شاملة وواضحة في ما يتعلق بالغرامات التي تفرض على المخالفين.
- تتضمن سياسات فعّالة لفرض تنفيذها.
- ذات نموذج يعتمد على أسلوب التدرج خطوة خطوة لضمان الوصول إلى بيئة تخلو من الدخان مئة بالمئة، ويجب التخلص من المساحات المخصصة للمدخين ضمن مدة سنة، ويجب اتخاذ التدابير لتوضيح ذلك ضمن التشريعات.



ينبغي أن يكون قانون تخصيص أماكن
خالية من التدخين:



وينبغي على الحكومة أن:

- تتشارك مع عامة الناس منذ البدء بالعملية لتحظى بدعمهم للحصول على مناطق خالية من التدخين.
- تثقف الناس والمجتمعات في تجارة الأعمال حول أخطار دخان التبغ.
- تتشارك مع الأوساط الأكاديمية والمجموعات المجتمعية لتقديم البيانات الطبية لتثقيف الناس.
- تستخدم وسائل الإعلام قبل التنفيذ الفعلي للقوانين توخياً لزيادة مستوى الوعي وتثقيف الناس.

وينبغي أن تكون جميع الأماكن العمومية:

- تعرض علامات منع التدخين، والشكاوى المباشرة منه إن أمكن.

التنفيذ والامتثال للقوانين

- ينبغي مراقبة الامتثال للقوانين من قبل الحكومة والمجموعات المجتمعية لضمان التنفيذ الفعّال للقوانين.
- ينبغي أن يتضمن القانون آليات مدمجة فيه تضمن مرونته من حيث إدخال تدابير تنفيذية جيدة وإدراج أماكن عمومية جديدة ضمن الحظر. ويمكن تحقيق الحظر بتفويض السلطات إلى الوزير المعني المسؤول لإصدار قرارات ومراسيم وزارية كل عام.
- بعد بدء تنفيذ القوانين، ينبغي على الحكومة تقديم الدعم القوي للقوانين من خلال إنفاذها بحزم وصرامة حتى تحقق مستوى رفيعاً من الامتثال.

مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
Tfi@emro.who.int
www.emro.who.int/tfi/tfi.htm

مَنْظَرُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

التحذيرات الصحية المصوّرة على عبوات التبغ



لماذا ينبغي وضع التحذيرات الصحية المصوّرة على علب منتجات التبغ؟

هل هو التزاماً قانونياً؟

نعم، إذ إن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنص في المادة 11 على:

”يتخذ كل طرف ويطبق في غضون ثلاث سنوات بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة له، وفقاً لقانونه الوطني، تدابير فعّالة، لضمان ما يلي:

(أ) عدم الترويج عن طريق تغليف منتج التبغ وتوسيمه، لأي منتج من منتجات التبغ بأي وسيلة كاذبة أو مضللة أو خادعة أو قد تعطي انطباعاً خاطئاً عن خصائصه أو آثاره الصحية أو أخطاره أو انبعاثاته.....؛

(ب) أن تحمل كل علبة أو عبوة من منتجات التبغ، ويحمل أي شكل من أشكال التغليف والتوسيم الخارجيين لهذه المنتجات تحذيرات صحية تصف آثار التبغ الضارة، ويجوز أن تحمل رسائل مناسبة أخرى.....“.

وقد نصت المادة 11 والدلائل الإرشادية حول المادة 11 التي صادق عليها مؤتمر الأطراف على مواصفات التحذيرات الصحية وعلى تغليف وتوسيم منتجات التبغ.

أثر التحذيرات الصحية المصوّرة على مَنْ يتعاطى التبغ

تزيد التحذيرات الصحية على عبوات التبغ من معارف المدخنين بالمخاطر التي ترافق تعاطي التبغ بجميع أشكاله. وقد أثبت إدخال الصور ضمن التحذيرات الصحية لتوضيح آثار الأمراض والمعارف المرفقة لتعاطي التبغ بأنها أداة ذات فعالية كبيرة لزيادة معارف المدخنين والتأثير على مواقفهم بالمقارنة مع التحذيرات النصية الصرفة. إن الجمع بين النص والصور في التحذيرات الصحية أثبت نجاحه في توصيل الرسالة إلى المجموعات التي تجهل القراءة، ففي العديد من البلدان مثل أستراليا وبلجيكا والبرازيل وكندا وتايلاند وبلدان أخرى أظهرت الخبرات أن التحذيرات المصورة القوية على عبوات التبغ كانت من المصادر الهامة للمعلومات لدى المدخنين الشباب، ولدى غيرهم من الأشخاص ذوي التحصيل التعليمي المتدني. كما أن الصور فعالة أيضاً في نقل الرسائل إلى الأطفال، ولاسيما أطفال من يتعاطى التدخين، وهم أنفسهم الأكثر عرضة للبدء بتعاطي التدخين. وكما نصت عليه الدلائل الإرشادية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ:

”لقد بيّنت الخبرات أن التحذيرات المصورة إذا ما قورنت بالتحذيرات الصحية التي تقتصر على النصوص، فإنها:

- أكثر جلباً للانتباه؛
- يصنفها المدخنون بأنها الأكثر فعالية؛
- احتمال أن تبقى صالحة مع مرور الزمان أكبر؛
- توصيل رسائل حول المخاطر الصحية لتعاطي التبغ بشكل أفضل؛
- تفتح المزيد من الأفكار حول المخاطر الصحية لتعاطي التبغ وللإقلاع عنه؛
- تزيد من الدوافع والمحفزات على الإقلاع عن التدخين؛
- تترافق بمحاولات أكثر للإقلاع عن التدخين.“

ما هي علبة التبغ؟

لا يمكن فهم مدى أهمية التحذيرات الصحية المصورة على علب التبغ بدون النظر إلى الطرق التي تتبعها شركات صناعة التبغ في التغليف. فالعلبة بالنسبة لشركة صناعة التبغ هي أداة متنقلة للإعلان، والرسائل التي ترسلها الشركة عبرها تصل إلى كل مدخن، ولا تعبّر عن اسم تجاري معين، ولكنها تعبّر عن نمط حياة، وهو الأمر الأكثر أهمية.

فإذا أخذنا بالحسبان هذا الأمر، يصبح تنفيذ البلدان للتحذيرات الصحية المصوّرة أمراً بالغ الأهمية، ولا تقتصر أهميته على كونه جزءاً من الالتزامات المتعلقة باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، بل تتعدى ذلك لكونها استراتيجية للتخلص من الصورة الجذابة الكاذبة للتبغ، وتوضيح الآثار المميتة للتبغ على الصحة وتأثيراته الضارة على الجوانب الأخرى لحياة الإنسان، مثل أثرها على الاقتصاديات الوطنية. إن التحذيرات الصحية المصورة هي أكثر الأدوات فعالية لقاء التكاليف في مجابهة الإعلانات عن التبغ، فبواسطتها يمكنك أن تستهدف المدخنين وغير المدخنين طيلة ساعات اليوم، وفي جميع أيام الأسبوع، في أي مكان وبواسطة علبة السجائر نفسها.

مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
Tb@emro.who.int
www.emro.who.int/tb/tfi.htm

مَنْظَرُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

التحذيرات الصحية المصورة في الإقليم

إن لدى الكثير من بلدان إقليم شرق المتوسط خططا لتنفيذ التحذيرات الصحية المصورة على علب السجائر، فهي تطبق بالفعل في كل من جيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن وباكستان. إلا أن حجم ومواصفات هذه التحذيرات تختلف من بلد لآخر رغم أنها تتمتع بالعناصر المشتركة التالية:

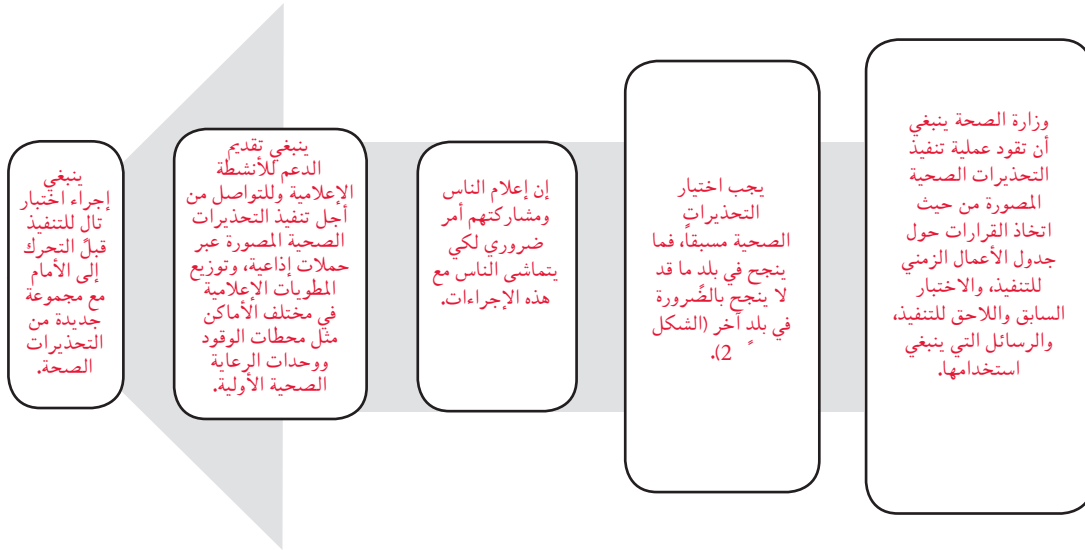
- فجميع التحذيرات تجمع بين النصوص والصور.
- مساحة التحذيرات تختلف بين 30% و50% من مساحة جانبي العلبة.
- يتم تدوير التحذيرات.
- يتم استخدام الكثير من التحذيرات.
- جميع التحذيرات مكتوبة باللغات الوطنية.
- لا تسمح القوانين المتعلقة بالتغليف والتوسيم باستخدام رسائل مضللة.

وقد لاحظت جميع بلدان الإقليم التي تستخدم التحذيرات الصحية المصورة بعض التحديات المشتركة.

- فلا توجد مواصفات لإنتاج العلب التي تستخدم في الأسواق، وتستفيد شركات صناعة التبغ من ذلك، ففي بعض البلدان حاولت شركات صناعة التبغ أن تغير من الحجم النظامي للعبوة من أجل التخفيف من تأثير التحذيرات الصحية المصورة.
- لا تطبق التحذيرات الصحية المصورة على جميع منتجات التبغ في جميع البلدان، فعلى سبيل المثال، لا يطبق على منتجات التبغ في الشيشة نظام التحذيرات الصحية المصورة في البلدان المذكورة أعلاه. ولا بد من مواجهة هذا الأمر بآليات مبتكرة.
- إن استخدام التحذيرات الصحية المصورة لا يلغي وجود تحذيرات تقتصر على النصوص في جميع البلدان.
- إن مستقبل التحذيرات الصحية المصورة غير واضح، ولم يدخل أي بلد التغليف البسيط الحالي من الإعلانات بعد.

كيف تُنفذ التحذيرات الصحية المصورة؟

إذا ما وافقت السلطات الوطنية على تنفيذ التحذيرات الصحية المصورة، فإن الكثير من الخطوات ينبغي أن تتخذ قبل وضع تلك التحذيرات فعليا على عبوات منتجات التبغ. ويوضح الشكل 1 هذه الخطوات.



الشكل 1. الخطوات التي ينبغي اتخاذها لوضع التحذيرات الصحية المصورة على علب منتجات التبغ

والمعايير التقنية للتحذيرات الصحية المصورة تتمثل في وجوب أن تكون:

- تطبق على جميع عبوات منتجات التبغ بغض النظر عن الاسم التجاري أو النمط.
- توضع على كل من الوجه الأمامي والخلفي، أو على جميع الجوانب الرئيسية إذا كان هناك أكثر من جانبين لكل عبوة أو علبة.
- تعرض ضمن مساحة العرض الرئيسية، وهي بوجه خاص المساحة العليا وليست السفلى، لأنها تزيد من فرص رؤية المساحة الرئيسية للعرض.
- تعرض بطريقة لا تتعرض معها للتلف الدائم عند فتح العلبة فتحاً نظامياً، وبطريقة لا تلغي النص المكتوب أو الصورة الخاصة بالتحذير الصحي.
- تعرض بطريقة تغطي أكثر من نصف المساحة الرئيسية للعرض، وتستهدف تغطية أكبر قدر ممكن من تلك المساحة.
- أن تكون رباعية الألوان وليست بالأبيض والأسود بالنسبة للرسائل والتحذيرات الصحية المصورة وعناصرها.
- أن تدور، وذلك من خلال نشر العديد من التحذيرات الصحية والرسائل التي تظهر بالتواقت مع بعضها أو لوضع تاريخ يشير إلى الموعد الذي ستتغير بعده الرسالة أو التحذير الصحي.
- أن تكون موضع اختيار الأطراف في الاتفاقية، فهناك عدد من التحذيرات والرسائل التي ينبغي إظهارها وعرضها والتي أشير إليها بوضوح وصراحة؛ وينبغي ألا تترك التحذيرات الصحية المصورة لاختيار شركات صناعة التبغ.
- يجب تجنب التعبيرات والمصطلحات المضللة مثل "منخفض القطران" أو "خفيف" أو "خفيف جداً" أو "لطيف" أو "ممتاز" أو "فائق الجودة". كما ينبغي تجنب إعطاء أرقام للمنتجات التجارية، أو تكوينها بغرض الإشارة إلى الاختلاف في مكوناتها، فكل هذه الاستراتيجيات مضللة وخادعة.
- تحميل الشركات الصانعة للتبغ تكاليف إنتاج ووضع التحذيرات الصحية المصورة على علب التبغ.



الأردن:

أشار استطلاع شعبي للرأي
أن الصورة كانت مفهومة
لدى الناس، ولكن الرسالة
غير واضحة.



مصر:

أشار استطلاع شعبي للرأي
أن الصورة لم تكن مفهومة
لدى الناس، فقد ظن البعض
أنها حذاء أو راحة اليد.

الإمارات العربية المتحدة:

أشار استطلاع شعبي للرأي أن الصورة
كانت مفهومة ولكن كان من الممكن أن
تكون أكثر تأثيراً إذا ما رسم شخص ما في
خلفيتها وهو يدخن.

الشكل 2. يجب إيلاء الاهتمام بإضافة المزيد من الرسائل والتحذيرات الصحية على جميع جوانب علب التبغ، وعلى الأوراق داخلها وخارجها

التثقيف والاتصال والتدريب في مكافحة التبغ



لماذا ينبغي إجراء التثقيف والاتصال والتدريب؟

هل هو التزام قانوني؟

نعم، إذ تنص المادة 12 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على:

”يشجع كل طرف ويعزز توعية الجمهور بقضايا مكافحة التبغ، باستخدام كل وسائل الاتصال المتاحة، حسب الاقتضاء، ولبولوج هذه الغاية، يعمل كل طرف على اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير الفعالة من أجل:

- (أ) توسيع نطاق الاستفادة من برامج فعالة وشاملة للتثقيف ولتوعية الجمهور؛
- (ب) توعية عامة الناس بشأن المخاطر الصحية المحتملة المترتبة على استهلاك التبغ والتعرض لدخانها؛
- (ج) حصول الناس عامة، طبقاً لأحكام القانون الطبي، على مجموعة واسعة من المعلومات حول صناعة التبغ.“

هكذا فإن النص واضح على أن جميع الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ينبغي أن تتخذ تدابير معينة لتعزيز التثقيف والاتصال والتدريب لرفع مستوى الوعي لدى عامة الناس، وتقديم المعلومات حول المخاطر الصحية لتعاطي التبغ وللتعرض لدخان التبغ، ولإتاحة المعلومات لجمهور الناس حول دوائر صناعة التبغ، وتؤدي هذه الإجراءات إلى توفير الدعم للإجراءات وللإستراتيجيات التي تتخذها الحكومات لحماية الناس ولوضع الأولويات في الصحة العمومية فوق الاهتمامات والمصالح الأخرى.

هل يجدي التثقيف الصحي والاتصال والتدريب؟

نعم، إنها مجدية. فالتثقيف والاتصال والتدريب تزيد من مستوى الوعي لدى الناس حول مكافحة التبغ. وتدعو الحاجة مع ذلك إلى أسلوب شامل تتخذ فيه مجموعة من التدابير معاً، إلا أن ذلك ليس هو المحدد الوحيد للنجاح؛ بل إن هناك محددات أخرى:

- الممارسات والأساليب المسندة بالبيّنات
- الرسائل وما تتمتع به من استمرارية ثقافية واجتماعية
- الأساليب المتعددة القطاعات التي يتم تبنيها من أجل التخطيط والتعرف على الاحتياجات وطرق التنفيذ
- استخدام أدوات ذات طيف واسع التنوع من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة وتغطية أكبر قدر ممكن من المجموعات السكانية.

إن التشريعات القوية هامة من أجل مكافحة التبغ، ولكن ما يضارعها أهمية هو التغير في وجهات النظر لدى الناس على الصعيد المحلي حول مكافحة التبغ. إلا أن دور الشركاء الآخرين والوكالات الحكومية والمجتمع المدني دور حيوي في برامج التثقيف والاتصال والتدريب المسند على البيّنات.

الشراكة الفعالة في الجهود المبذولة لمكافحة التبغ
إن وزارات الصحة في معظم بلدان إقليم شرق المتوسط هي الوكالات الرائدة على الصعيد الوطني في مجال مكافحة التبغ، ومع ذلك فإن دور الشركاء الآخرين والوكالات الحكومية والمجتمع المدني دور بالغ الأهمية في التثقيف الصحي والاتصال والتدريب وفي رفع مستوى الوعي لدى عامة الناس حول مكافحة التبغ.

إن الشراكة من قصص النجاح البالغة الأهمية في حملات رفع مستوى الوعي وفي الجهود التثقيفية التي تبذل على الصعيد الوطني، سواء ضمن الحكومة أم ضمن المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، فإن استمداد الخبرات من وزارة التثقيف ووزارة الإعلام ومن خدمات وخبرات وكالات الإعلام العامة أمر بالغ الأهمية لضمان أن كل البيّنات قد أخذت بالاعتبار عند التخطيط والتعرف على الأنشطة وتنفيذها.



ويعد المجتمع المدني شريك محوري في رفع مستوى الوعي حول مكافحة التبغ، إذ تنص الدلائل الإرشادية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على: "إن إسهام المجتمع المدني له أهمية محورية في الجهود التي تبذل لمكافحة التبغ على الصعيد الدولي والوطني". لذا ينبغي انخراط المجتمع المدني في جميع مراحل التخطيط والإعداد والتنفيذ والرصد والتقييم لبرامج التثقيف والاتصال والتدريب. إن مجموعات المجتمع المدني ذات الصلة بدوائر صناعة التبغ يجب أن تستثنى من هذه الشراكات.

يتطلب النجاح في مكافحة التبغ أسلوباً شاملاً يشمل التخطيط على الصعيد الوطني، فاتباع تدبير واحد لن يجدي، وينبغي تنفيذ التدابير المتعلقة بجانب الطلب إلى جانب التدابير الأخرى لمكافحة التبغ، ولن يكون للتثقيف والاتصال قيمة كبيرة دون تشريعات قوية داعمة.

التثقيف والاتصال والتدريب في الإقليم

لدى معظم بلدان الإقليم خطة عمل منفصلة تتناول التثقيف والاتصال والتدريب في مكافحة التبغ وتعد البلدان أنشطة في هذه المجالات الثلاث، ولكن في معظم الحالات، لا توجد استراتيجية شاملة لاتباعها، وتكون الأنشطة مؤقتة ولا تتبع أسلوباً متعدد القطاعات لمكافحة التبغ على الصعيد الوطني. وهناك إمكانية كبيرة لرفع مستوى الوعي حول مكافحة التبغ في الكثير من البلدان من خلال التخطيط الملائم من أجل التثقيف والاتصال والتدريب. وتركز الكثير من الأنشطة في الوقت الحاضر على اليوم العالمي للامتناع عن التبغ باعتبارها أنشطة وطنية لمكافحة التدخين، وهي تفتقد التنسيق وضمان الاستمرار. فعند إطلاق حملات وطنية لابد من إجراء تقييم لها بشكل منتظم.

وقد تم تنفيذ حملات ناجحة إقليمياً لمكافحة التبغ، مثل حملة مكة والمدينة خاليتين من التبغ. فقد أطلقت الحملة من قبل خادم الحرمين الشريفين المغفور له الملك فهد بن عبد العزيز، وتوافر لها عدد من العناصر التي ضمنت لها النجاح:

- آلية قوية للتنسيق.
- إسهام قوي للمجتمع المدني.
- تقييم منتظم.
- تنفيذ الحملات من خلال:
 - جميع وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي لدى الناس
 - تشريعات لضبط الممارسات على صعيد المدينتين
 - مراقبين مقيمين تلقوا التدريب لضمان استمرار المنجزات.

من الضروري إجراء اختبارات للموارد المستخدمة في الحملة الإعلامية من أجل التقييم المنتظم لها.

يجب على حملات الاتصال:



مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
TfI@emro.who.int
www.emro.who.int/tfi/tfi.htm

مَنْظَرُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط



كيف يتم تنفيذ البرامج الناجحة لمكافحة التبغ؟

تدور أنشطة التثقيف والاتصال وتوعية الجمهور حول تغيير المعتقدات الاجتماعية وخلق بيئة تمكينية لمكافحة التبغ، ففي الكثير من بلدان إقليم شرق المتوسط لا يزال تعاظم التبغ يواجه بالسلح على نطاق واسع، ولا يزال الناس يترددون في الدفاع عن حقوقهم في بيئة نظيفة.

ومن أجل تنفيذ برامج مكافحة التبغ بنجاح، فلا بد من توفير البنية التحتية الملائمة، ومن الضروري:

- تأسيس آلية للتنسيق
- التعرف على الوكالات المسؤولة ودور الحكومات مقابل دور المجتمع المدني
- وضع خطط عمل لتنفيذ التثقيف والتدريب والاتصال
- ضمان أن الإجراءات التي تنفذ تتمتع بالشرعية وبالارتكاز على البيانات
- ضمان الاستمرار من خلال توفير الموارد البشرية والمالية الكافية
- توفير العتاد اللوجستي الفعال لقاء التكاليف
- جمع المعطيات الوطنية بانتظام ومراجعة وتقييم مدى تنفيذ الأنشطة
- تقديم تدريب منتظم للأطراف المؤدية لأدوارها.

وينبغي تقديم التدريب لكل الناس ذوي التأثير الكبير والذين يعملون باتصال وثيق مع المجتمع مثل:

- الأطباء والعاملين الصحيين
- العاملين المجتمعيين
- العاملين في المجتمع المحلي
- العاملين في الإعلام
- أصحاب القرار السياسي في التثقيف
- القادة الدينيين
- العاملين في التشريع.

مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
Tfi@emro.who.int
www.emro.who.int/tfi/tfi.htm

مَنْظِمَةُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط



حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته



لماذا ينبغي حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته؟

هل هو التزام قانوني؟

نعم إنه التزام قانوني. إذ تنص المادة 13 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ علماً:

1. تقر الأطراف بأن فرض حظر شامل على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته يحد من استهلاك التبغ.
2. يفرض كل طرف، وفقاً لدستوره أو مبادئه الدستورية، حظراً شاملاً على جميع أشكال الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، ويشمل هذا، رهناً بالإطار القانوني والوسائل التقنية المتاحة لذلك الطرف، فرض حظر شامل على أنشطة الإعلان والترويج والرعاية عبر الحدود والناشئة أصلاً داخل إقليمه. وفي هذا الصدد، يتخذ كل طرف، في غضون خمس سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية لذلك الطرف، تدابير تشريعية و/أو تنفيذية و/أو إدارية ملائمة و/أو تدابير أخرى ملائمة، ويقوم بالتبليغ بناءً على ذلك.

وتقدم الدلائل الإرشادية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تفصيلات حول حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، وتقدم التوجيهات للأطراف حول إدخال وفرض حظر شامل على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته.

لماذا ينبغي فرض الحظر الشامل؟

يستهدف الحظر الشامل على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته ضمان تخفيض الأمراض والوفيات المتعلقة بالتبغ، عن طريق إنقاص استهلاكه. وتنص الدلائل الإرشادية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ النص التالي:

”إن معنى الحظر الفعّال على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته:

- (أ) شامل وقابل للتطبيق على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته،
- (ب) يطبق على جميع أشكال الاتصالات والتوصيات والإجراءات التجارية، وجميع أشكال المساهمات لأي حدث أو نشاط أو لفرد يهدف أن، أو باحتمال التأثير على الترويج لاستخدام التبغ على نحو مباشر أو غير مباشر،
- (ج) يشتمل على الإعلان عبر الحدود والترويج والرعاية التي تنشأ أو تدخل أراضي الطرف،
- (د) يشمل عروضاً ترويجية أو استعراضاً لمنتجات التبغ في نقاط البيع“.

ما هو الإعلان والترويج والرعاية المباشرة وغير المباشرة للتبغ؟

يشمل الإعلان والترويج والرعاية المباشرة للتبغ جميع أشكال الأنشطة الإعلانية والترويجية سواءً من خلال التلفزيون أو الإذاعة أو في الصحف أو المجلات أو شبكة الإنترنت أو اللوحات الإعلانية أو الأكشاك أو الملصقات على القطارات أو مترو الأنفاق أو عن طريق الإعلان المباشر بالبريد.

إن الإعلان والترويج والرعاية غير المباشرة للتبغ فتشمل الطرق غير المباشرة للترويج لمنتجات التبغ من خلال استخدام الكلمات والتصاميم والأصوات والصور والألوان الخاصة بمنتج ما أو المخططات، وتشمل حظر استخدام الأسماء التجارية والعلامات التجارية والشعارات، وأسماء شركات الصناعة والاستيراد واستخدام منتجات غير معنية كوسائل لاختيار أسماء لمنتجات التبغ، والتوزيع المجاني أو توزيع البطاقات، واليانصيب وتقديم التخفيضات، والإعلانات المخفية مثل إدخال العلبة في منتج آخر أو تقديم رعاية مالية لحدث ما، أو إدعاء المسؤولية الاجتماعية باسم المسؤولية الاجتماعية المشتركة واستغلال نقاط البيع لترويج منتجات التبغ.

هل يمكن السماح لدوائر صناعة التبغ بتقديم الدعم ”لأسباب خيرية“؟

لا، فينبغي ألا يسمح لدوائر صناعة التبغ بتقديم الدعم لأسباب خيرية، لأن ذلك يُعدّ ضرباً من الدعاية غير المباشرة والترويج والرعاية. ومحاول دوائر صناعة التبغ الاستفادة من كل فرصة سانحة للترويج لنفسها على أنها خيرية، وأنها مسؤولة اجتماعياً، وأنها تساعد المجتمع بتقديم الخدمات مثل العيادات المتنقلة وتنفيذ أنشطة مصادقة للبيئة. أما هدفها الوحيد فهو الترويج لنفسها والترويج غير المباشر لمنتجاتها.

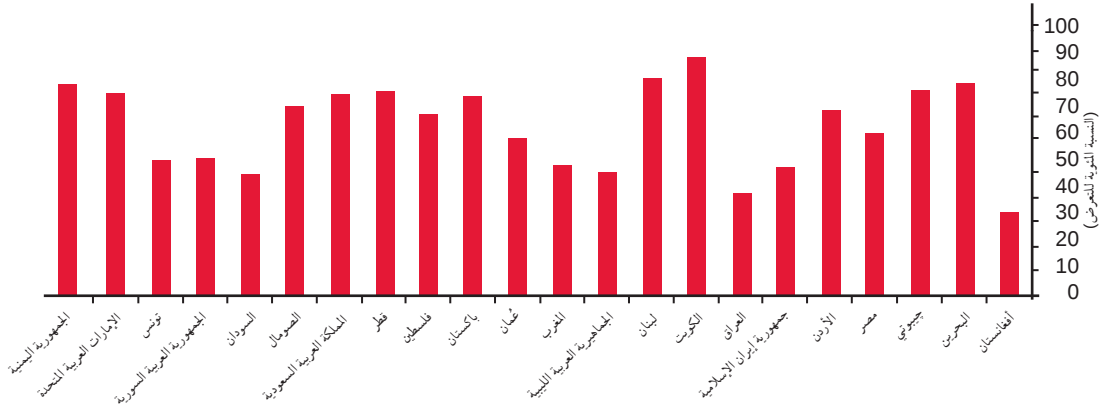


هل يمكن السماح لدوائر صناعة التبغ برعاية حملات الوقاية من الدخان؟

لا، فاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية قد مضت بوضوح شديد على أن حملات دوائر صناعة التبغ التثقيفية لعامة الناس ينبغي عدم السماح لها لأنها تعتبر ضمن الترويج غير المباشر. فكيف يمكن التسليم لدوائر صناعة التبغ أن تقدم معلومات عن منتجاتها لتقنع الناس بالتوقف عن استخدام تلك المنتجات، فهذا الأمر يخالف المنطق ببساطة ووضوح.

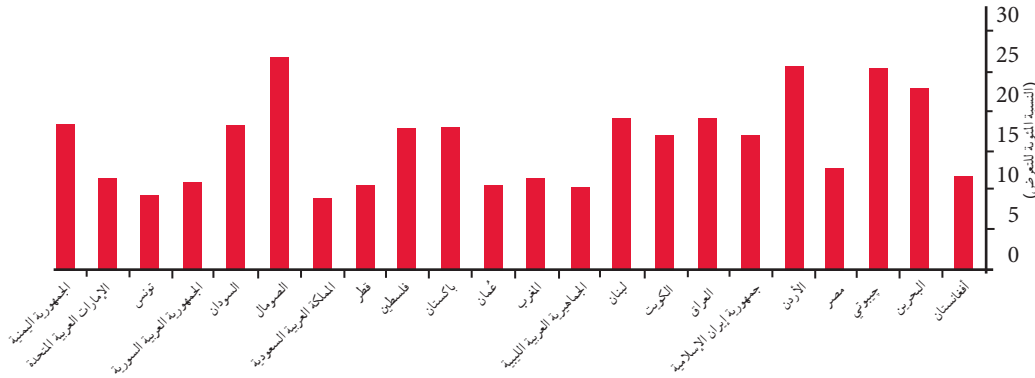
التعرض في إقليم شرق المتوسط

توضح المعطيات المستمدة من الدورات المتتالية للمسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب أن عدداً كبيراً من الشباب قد تعرضوا لإعلانات مباشرة وغير مباشرة عن التبغ، وترويجه ورعاية في جميع بلدان الإقليم (الشكل 1).



الشكل 1. الطلاب (بأعمار من 13-15 عاماً) الذين أبلغوا عن تعرضهم لإعلانات مباشرة في الصحف والمجلات، المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب

كما أظهرت المعطيات المستمدة من المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب أن نسبة مئوية هامة بين الأطفال الصغار يلبسون أو يحملون أشياء عليها شعارات تجارية للسجائر، وهو ما يعني أن الدعاية والترويج غير مباشر لمنتجات التبغ عالي المستوى (الشكل 2).



الشكل 2. النسبة المئوية للشباب الذين تعرضوا لإعلانات مباشرة أو غير مباشرة (يحمل أشياء فيها شعار تجاري)، المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب

فرغم وجود حظر على الإعلان عن منتجات التبغ والترويج لها ورعايتها في الكثير من البلدان، فإن هناك الكثير من التحديات.

التشريعات في الإقليم

إن التشريعات في إقليم شرق المتوسط:



- ليست شاملة مئة بالمئة
- لا تغطي:
 - جميع الأشكال المباشرة وغير المباشرة للإعلان والترويج والرعاية
 - الحظر في وسائل الإعلام الجديدة مثل القنوات الفضائية والرسائل الهاتفية والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي
 - نقاط بيع المواد
- تتضمن تعاريف منهم قد تسمح لدوائر صناعة التبغ بالترويج "القانوني" لمنتجاتها من خلال فجوات قانونية
- ضعيفة في ما يتعلق باليات التنفيذ والعقوبات والغرامات
- غير مفصلة تفصيلاً واضحاً حول مسؤولية الوكالة الدولية، مما يسبب الالتباس والتضارب في المصالح بين مختلف الوكالات
- لا تتضمن دائماً فقرات حول الرصد والتقييم، وهما أمران لهما أهمية بالغة في التأثير على التنفيذ على الصعيد الوطني.

دوائر صناعة التبغ:

إن إحدى المشكلات الإقليمية الفريدة هي استثمار دوائر صناعة التبغ استثماراً ضخماً في الإعلان غير المباشر عن منتجاتها من خلال الدراما العربية.

فقد تم ترويج استخدام المنتجات المختلفة للتبغ من خلال الشخصيات المشهورة باستخدام التبغ أصبح له وهج خاص لا بد من توافره حتى يضمن الشخص البدء باستخدامه واستمراره على ذلك.

- تجد على الدوام طرقاً مبتكرة مباشرة أو غير مباشرة للترويج عن منتجاتها
- تنفذ أنشطة تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية المشتركة، التي يصعب مقاومتها أكثر من غيرها
- تسوق منتجاتها مباشرة أو بطرق غير مباشرة من خلال الأفلام السينمائية والمسرحيات والترفيه (الترويج والدعاية العارضة)، وهي مشكلة عويصة في إقليم شرق المتوسط.

كيف يُنفذ الحظر الشامل؟

1. ينبغي أن تحظر التشريعات حظراً شاملاً جميع أشكال الإعلان عن التبغ وترويجه ورعايته بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الحظر على الأنشطة الاجتماعية التي تنفذها دوائر صناعة التبغ.
2. آليات مدمجة ضمن القوانين تضمن مرونتها من حيث:
 - إدخال تدابير جديدة للتنفيذ
 - إدخال حظر جديد على الإعلانات من خلال مراسم وقوانين وزارية.
3. يجب أن تحظر التشريعات جميع أشكال الدعاية المباشرة وغير المباشرة، وفي نقاط بيع المواد، إذ ينبغي عدم عرض منتجات التبغ أو وضعها في موضع يستهل رؤيتها فيه في المحل.
4. ينبغي أن تحظر الحكومات على آلات البيع والأكشاك من بيع منتجات التبغ باعتبارها من أشكال الإعلان والترويج.
5. ينبغي أن تهتم الحكومات بالتغليف البسيط (بما يتماشى مع المادة 11 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ)، نظراً لأن عرض الأسماء التجارية للمنتجات هي أحد طرق الإعلان عن التبغ وترويجه؛ وهذا يعني أن تكون لعلبة التبغ لون معتدل باهت وألا يعرض عليها سوى التحذيرات الصحية المصورة والتقنية.
6. ينبغي أن تحظر التشريعات استخدام المساهمات من دوائر صناعة التبغ في أسباب المسؤولية الاجتماعية، وفي أي أسباب ذات علاقة بالإعلانات.
7. يجب أن تحظر التشريعات بوضوح وباستكمال تام الإعلانات "العارضة" خلال الأفلام والمسرحيات والترفيه.
8. يجب أن تغطي التشريعات الحظر على الإعلانات عبر الحدود من خلال القنوات الفضائية.
9. يجب أن تتضمن التشريعات فرض غرامات واضحة على من يخالفها.
10. يجب أن تتضمن التشريعات سياسات فعالة لفرضها، وعلى الحكومة أن تعين سلطة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية لتطبيق وفرض القوانين والتأكد من توفير الموارد البشرية والمالية والقوة لها.
11. يجب إشراك مجموعات المجتمع المدني في رصد تنفيذ القوانين والوصول إلى العدالة.
12. رفع مستوى وعي عامة الناس بالتشريعات حول الإعلان عن التبغ وترويجه ورعايته، وهو أمر هام لكسب دعم الناس ولإبلاغهم لطرق الإبلاغ عن المخالفات.

مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التجر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
Tf@emro.who.int
www.emro.who.int/tfi/tfi.htm

مَنْظَرُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

الإقلاع عن التدخين



لماذا تُقدّم خدمات معالجة الاعتماد على التبغ؟

هل يُعدّ دعم خدمات الإقلاع عن التدخين على الصعيد الوطني التزاماً قانونياً؟
نعم؛ إن دعم خدمات الإقلاع عن التدخين على الصعيد الوطني يُعدّ التزاماً قانونياً إذ تنص المادة 14 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على:

”يضع كل طرف وينشر مبادئ توجيهية مناسبة وشاملة ومتكاملة، قائمة على القرائن العلمية وأفضل الممارسات، مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية، ويتخذ تدابير فعّالة لتشجيع الإقلاع عن تعاطي التبغ وللعلاج الملائم للاعتماد على التبغ“.

إن التبغ مادة تحرّض على الاعتماد بشدة، وهناك بيّنات متراكمة على أن خدمات الإقلاع عن التبغ قد تكون أداة فعّالة جداً في معالجة الاعتماد على التبغ. ومن هنا ينبغي أن تكون خدمات الإقلاع عن التدخين جزءاً لا يتجزأ من تدخلات مكافحة التبغ على المستوى المحلي، وذلك استناداً للالتزامات القانونية التي تفرضها اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

وقد حظيت الدلائل الإرشادية حول تنفيذ المادة 14 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وهي دلائل تدور حول تدابير خفض الطلب على التبغ المتعلقة بالاعتماد على التبغ والإقلاع عنه، بمصادقة المؤتمر الرابع للأطراف. ولا تقتصر الدلائل الإرشادية على كونها أداة جيدة جداً في مكافحة الاعتماد على التبغ، بل إنها تتجاوز ذلك إلى كونها وثيقة عملية توضح للبلدان بالتدرج خطوة خطوة كيفية استخدام كل من التقييم وتأسيس خدمات وطنية للإقلاع عن التبغ.

تمويل معالجة الاعتماد على التبغ

إن معالجة الاعتماد على التبغ باهظة التكاليف، لذا فإن الدلائل الإرشادية تقترح على الأطراف اتباع المنهجيات التالية لتقديم الدعم المالي لخدمات معالجة الاعتماد على التبغ:

1. تخصيص الضرائب على التبغ.
2. فرض رسوم على صناعة أو استيراد أو الترخيص للتبغ.
3. فرض رسوم على تسجيل منتجات التبغ.
4. فرض توافر ترخيص لبيع التبغ لدى الموزعين والبائعين بالتجزئة.
5. فرض رسوم عند عدم الامتثال، مثل العقوبات المالية على دوائر صناعة التبغ والبائعين بالتجزئة.

هل البلدان ملزمة بتقديم خدمات معالجة متماثلة للإقلاع عن التدخين؟

مع ازدياد الدعم السياسي لمكافحة التبغ، وازدياد الخطوات التي تتخذها الحكومات لحظر استخدام التبغ في الأماكن العامة؛ وزيادة الضرائب، وحظر جميع أشكال الإعلانات والترويج والرعاية، تزداد رغبة المدخنين في الإقلاع عن التدخين. ويصعب على كثير من المدخنين الإقلاع عن التدخين لوحدهم، ولكنهم قد يستفيدون من المساعدة والدعم للتغلب على الاعتماد على التبغ. ونظراً للقدرات المالية التي تختلف بين بلد وآخر، والنظم الصحية والأولويات التي تختلف بين بلد وآخر، فإن البلدان غير ملزمة باعتماد نظام معين لمعالجة الاعتماد على التبغ.

وخلال تصميم البلدان وبنائها لاستراتيجيات الإقلاع عن التبغ، ومعالجة الاعتماد عليه، فإن عليها أن تأخذ بالحسبان بعض العوامل مثل الجنس والثقافة والدين والعمر والحالة التعليمية والحالة الاجتماعية، والإعاقة، واحتياجات المجموعات التي تعاني من معدلات مرتفعة لتعاطي التبغ.

معالجة الاعتماد على التبغ في الإقليم

- إن سبعة بلدان في الإقليم ليس لديها مرافق لمعالجة الاعتماد على التبغ، بينما يمتلك 12 بلداً عيادات للإقلاع عن التدخين، وذلك في معظم مرافق الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات وعيادات المهنيين الصحيين. وفي بلدين من هذه البلدان تقدم الحكومة الدعم الكامل لتكاليف الخدمات.
- من بين بلدان الإقليم، وعددها 22 بلداً، تتوافر الخدمات الهاتفية المجانية لمساعدة من يود الإقلاع عن التدخين بمناقشته عند اتصاله هاتفياً، وذلك في خمسة بلدان.



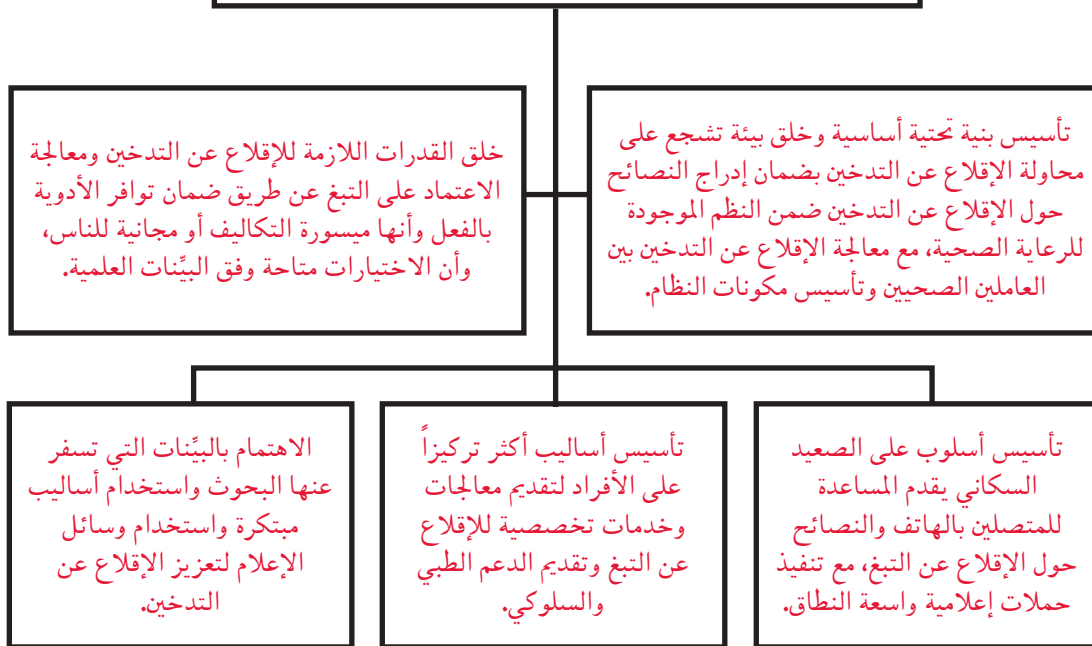
- وتباع مستحضرات تعويض النيكوتين (لصاقات أو علكة أو حبوب للمص أو أُرذاذ أو استنشاق) قانونياً في 18 بلداً من بلدان الإقليم، وذلك في الصيدليات ويدون وصفة طبية. إلا أن التأمين الصحي يغطي تكاليف هذه المنتجات إلا في أربعة بلدان، ولكنها تتلقى دعماً جزئياً من التأمين الصحي في ثلاثة بلدان أخرى. وقد أضيفت المعالجة بمحضات النيكوتين إلى قائمة الأدوية الأساسية في أربعة بلدان.

كيف تنجح معالجة الاعتماد على التبغ؟

يمكن للتوضيحات التسعة التالية أن تساعد في ضمان نجاح تقديم المعالجة للاعتماد على التبغ على الصعيد الوطني.

1. ينبغي توفير المعالجة للاعتماد على التبغ على أوسع نطاق ممكن، وأن تكون ميسورة التكاليف، وأن تتضمن التثقيف حول مدى توافر الاختيارات للإقلاع عن التبغ.
2. يجب تكثيف المعالجة للاعتماد على التبغ لتلائم الاحتياجات الفردية لمن يتعاطى التبغ.
3. يجب على البلدان اتخاذ الحذر والحيلة لحماية عملية التخطيط والتنفيذ لخدمات الإقلاع عن التدخين من التأثير بالمصالح المتضاربة لشركات صناعة الأدوية التي تستهدف ترويج منتجاتها.
4. يجب على البلدان أن تتعلم من الدروس المستفادة من البلدان الأخرى التي تشابهها اقتصادياً وفي الأوضاع.
5. ينبغي أن يعطى نظام الرعاية الصحية الدور المحوري في المعالجة للاعتماد على التبغ.
6. ينبغي استخدام الموارد والبنية التحتية المتوافرة لتقديم الخدمات.
7. ينبغي أن يؤدي العاملون الصحيون دوراً مركزياً في تعزيز الإقلاع عن التبغ وتقديم الدعم لمستخدمي التبغ الذين يرغبون بالإقلاع عنه.
8. ينبغي أن يكون تسجيل استخدام التبغ في الملاحظات الطبية إجبارياً.
9. سيطلب تعزيز أو خلق بنية تحتية وطنية لتعزيز الإقلاع عن التبغ ولتقديم المعالجة للإقلاع عنه كلاً من الموارد المالية والتقنية؛ لذا يجب التعرف على المصادر التمويلية والبنية التحتية.

مكونات نظام يساعد مستخدمي التبغ على الإقلاع عنه:



الشكل 1. مكونات نظام ناجح لمعالجة الاعتماد على التبغ

الترصّد

لماذا يجرى الترصّد؟

هل هو التزام قانوني؟

نعم، إذ تنص المادة 20 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على:

1. تتولّى الأطراف وضع وتعزيز برامج البحوث الوطنية وتنسيق برامج البحوث على المستويين الإقليمي والدولي في ميدان مكافحة التبغ.
2. تقيّم الأطراف، حسب الاقتضاء، برامج من أجل مراقبة استهلاك التبغ والتعرّض لدخانه وأنماطه والعوامل الحاسمة فيه وعواقبه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ولبلوغ هذه الغاية، تدمج الأطراف برامج مراقبة التبغ في البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية الخاصة بترصّد الصحة، بحيث تكون البيانات قابلة للمقارنة والتحليل على المستويين الإقليمي والدولي حسب الاقتضاء.

وهكذا فإن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تطلب بصراحة ووضوح إلى الأطراف تأسيس نظم ترصّد وطنية ودعم البحوث الوطنية الرامية لتقييم الاحتياجات والأبعاد في وباء التبغ؛ وعندها يمكن مجابهة التحديات التي يخلقها تعاظم التبغ بالاعتماد على المعطيات الدقيقة، ويمكن التعرف على التدخلات الضرورية ووضع الأولويات في السياسات وفق ذلك.

أثر نُظُم الترصّد والبحوث الوطنية
إن نظم الترصّد والبحوث الوطنية تغني أصحاب القرار السياسي في الحكومة وفي المجتمع المدني بالمعلومات حول كيفية إعاقة وباء التبغ للتقدّم في بلدانهم وتشجّعهم على تخصيص الموارد لمكافحة التبغ في المواقع التي تَمَسُّ الحاجة إليها وذات الفعالية الأكبر. إن نظم الترصّد والبحوث الوطنية تقدّم البيّنات حول مدى جدوى السياسات أو عدم جدواها، وحول كيف يمكن تكييف السياسات المختلفة لتلبي احتياجات أحد البلدان أو احتياجات المجموعات المستهدفة ضمن ذلك البلد. إن غياب نظم الترصّد والبحوث الوطنية يهدّد توافر التمويل المخصّص لمكافحة التبغ، بل يهدّد مصداقية البرامج الوطنية لمكافحة التبغ.

إن التوزيع الجيد للحصائل والنتائج التي تسفر عنها البحوث والترصّد ضروري، وبدون التوزيع ستفقد أهميتها.

ما الذي ينبغي أن يكون موضوع المسح والدراسة؟

ينبغي أن تقدّم النظم الوطنية للترصّد والبحوث معلومات شاملة ونوعية حول وباء التبغ، وتشمل على مسوحات على مدى انتشار تعاظم التبغ ومستويات استهلاكه مفصلة حسب مجموعات العمر والجنس والدخل وغيرها من التقسيمات الديموغرافية الفرعية، على الصعيد المحلي وعلى صعيد النواحي والمناطق. كما ينبغي تقييم فعالية برامج مكافحة التبغ المحلية والوطنية تقييماً دقيقاً، ولابد لها من أن تجمع المعطيات الوطنية حول:

- اقتصاديات التبغ، وأثره على انتشار التبغ، ومستويات التهريب والضرائب وكيف يمكن أن تؤثر الضرائب على استهلاك التبغ؛
- تقييم ومراقبة تنفيذ السياسات والقوانين؛
- الاستراتيجيات والسياسات والجهود في دوائر صناعة التبغ لتقويض مكافحة التبغ.

صيانة النظم الوطنية للمسح والبحوث

من أجل صيانة النظم الوطنية للمسح والبحوث "تدعو الحاجة إلى التعاون بين الممارسين الصحيين والاقتصاديين والوهابيين ومديري المعطيات والموظفين الحكوميين والكثير غيرهم. فالإدارة والتنظيم الجيدان ضروريان، ويتطلبان تمويلاً ثابتاً ومستمراً".

النظام العالمي لترصّد التبغ

في عام 2000 تم إدخال المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب، وذلك للمرة الأولى في إقليم شرق المتوسط، وكان الأردن أول بلد ينفذ ذلك المسح، وفي نهاية عام 2000، عُقدت أول حلقة عملية تدريبية إقليمية حول تنفيذ المسح في الرباط، المغرب وشارك فيها عشرة بلدان.





إن المسح العالمي لاستهلاك التبغ بين الشباب يعتبر اليوم أحد مكونات النظام العالمي لترصد التبغ الذي يتواصل تنفيذه إلى جانب المكونات الأخرى ضمن الإقليم. ومن خلال تنفيذ النظام العالمي لترصد التبغ، اتضحت حقائق رئيسية متعددة:

- إن تعاطي الشباب التبغ أخذ في التزايد.
- أوضحت المعطيات في البلدان ميل متزايد لدى صغار الفتيات لتعاطي التبغ.
- في بعض البلدان كان مستوى استهلاك التبغ لدى النساء يعادل ما هو عليه لدى الرجال.
- في بعض البلدان كان معدل انتشار تعاطي التبغ لدى صغار الفتيات يزيد عما هو عليه لدى البالغات.
- هناك أنماط متعددة لتعاطي التبغ في الإقليم، ويتزايد تعاطي منتجات التبغ غير السجائر بين الشباب والفتيات.

إن عقد مسوحات منتظمة يساهم في التعريف بالفجوات ضمن تنفيذ التشريعات ومواطن الاختراق لنظم الترصد والتنفيذ الموجودة.

ورغم تنفيذ النظام العالمي لترصد التبغ لمدة عشر سنوات، وتنفيذ البحوث المؤقتة في الكثير من البلدان حول اقتصاديات التبغ، فإنه لا يزال هناك الكثير من الفجوات والتحديات.

- فالمعطيات حول تعاطي التبغ تحتاج للتحديث، فهناك فجوة كبيرة في هذا المجال، وهناك غياب خطير للمعلومات.
- تدعو الحاجة إلى قواعد معطيات وطنية حول اقتصاديات التبغ، فالمعلومات غائبة، ولا توجد معطيات كافية في هذا المجال، وبدونها يصعب توصيات اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.
- إن معظم نظم الترصد تتلقى تمويلها من الخارج، وتدعو الحاجة لتأسيس آليات تمويل وطنية لصيانة هذه النظم.
- لا توجد معطيات مقارنة في الإقليم في الكثير من المجالات، وسيسهل اتباع منهجية واحدة من جمع المعطيات المقارنة بين البلدان، ويرصف الطريق إلى أسلوب متنسق للسياسات.

رغم أن لدى معظم البلدان معطيات حول التبغ، فالحاجة لاتزال قائمة لمقايستها لكي تسمح بالمقارنة بين البلدان وضمن البلد الواحد وللتركيز على الاتجاهات أكثر من تقديرات تناول نقطة واحدة.

تستند السياسة الجيدة على البيانات، والبيانات تستمد من البحوث ومن الترصد، وقيمة البحوث والترصد تزول إذا لم توزع نتائجها.

مستمرون على الطريق

حماية سياسات مكافحة التبغ من تأثير دوائر صناعة التبغ



لماذا ينبغي حماية سياسات مكافحة التبغ؟

هل هو التزاماً قانونياً؟

نعم، فهي التزام قانوني. إذ تنص المادة 5.3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على أن "تتصرف الأطراف، عند وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الصحة العمومية، في ما يتعلق بمكافحة التبغ، على نحو يكفل حماية هذه السياسات من المصالح التجارية، وأية مصالح راسخة لدوائر صناعة التبغ، وفقاً للقانون الوطني".

كيف يمكن لدوائر صناعة التبغ أن تقوّض الجهود المبذولة لمكافحة التبغ؟ لقد تواصل أثر دوائر صناعة التبغ في أداؤها لدور الناقل لمرض تعاطي التبغ على مدى سنوات طوال، فدوائر صناعة التبغ ترّوج لتعاطي التبغ في جميع المجموعات العمرية، ولاسيما استهداف الشباب والنساء باعتبار هاتين المجموعتين "سوقاً خصبة" لم تُطرق بعد، وذلك دون إيلاء أي اعتبار للعواقب الصحية السلبية لتعاطي التبغ.

وتنص ديباجة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أن على الأطراف في الاتفاقية "التيقّظ لأي جهود تبذلها دوائر صناعة التبغ لكي تقوّض أو تخزّب جهود المكافحة، وضرورة التعرف على أنشطة دوائر صناعة التبغ ذات الأثر السلبي على جهود مكافحة التبغ". ومن هنا أصبح على الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ التزام قانوني، إذ ينبغي على الأطراف اتخاذ تدابير تضمن حماية سياسات مكافحة التبغ من تأثير دوائر صناعة التبغ، سواء كانت تلك الدوائر من الاحتكارات التي تملكها الدولة أو تملكها شركات متعددة الجنسيات.

وقد أثبتت مناسبات عديدة أن الدوائر في صناعة التبغ تستهدف بمجملها تقويض الجهود المبذولة في مكافحة التبغ بغية زيادة تعاطي التبغ. وفي عام 1993 قدّم أحد أعضاء البرلمان في مصر اقتراحاً بفرض حظر كامل على الإعلان عن التبغ في مصر؛ وعندها عملت شركة فيليب موريس انطلافاً من مكاتبها في الإمارات العربية المتحدة على إنتاج دلائل إرشادية استراتيجية وخطة عمل لتقويض ذلك الاقتراح، وتشاركت مع الشركة الشرقية للدخان في مصر، التي كانت تسيطر على سوق التبغ في ذلك الوقت، بهدف منع الحظر¹. وهكذا تبين الخبرات أن دوائر صناعة التبغ تتشابه في ما بينها على الصعيد العالمي في غرض مشترك لها وهو تخريب الجهود الرامية لمكافحة التبغ بغية ضمان استمرار جني الأرباح.

الحماية من المحاولات التي تستهدف تقويض جهود مكافحة التبغ

ينبغي على الأطراف وضع خطط وتنظيمات تتوافق مع اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والدلائل الإرشادية الخاصة بها من أجل حماية سياسات مكافحة التبغ من أن تتقوض بتأثير دوائر صناعة التبغ، فذلك من شأنه توفير حماية أفضل لعامة الناس، ويقود بالتالي إلى استخدام الموارد الوطنية على نحو أفضل. وسيؤدي تنفيذ الخطوات التي أوصت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية باتباعها واتباع دلائلها الإرشادية إلى التكامل والكفاءة في تدابير مكافحة التبغ وفي التخطيط للإجراءات العامة استناداً إلى المصالح العمومية وليس لمصالح دوائر صناعة التبغ.

وهناك أربع حقائق رئيسية وراء المادة 5.3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ:

1. هناك تضارب أساسي يستحيل معه التوفيق بين مصالح دوائر صناعة التبغ وسياسات الصحة العمومية.
2. ينبغي أن تكون المحاسبة والمساءلة والشفافية هي المبادئ الرئيسية عند التعامل مع دوائر صناعة التبغ أو العاملين في مصالحها.
3. ينبغي أن يخضع عمل دوائر صناعة التبغ أو العاملين في مصالحها للمحاسبة أو المساءلة والشفافية.
4. يجب ألا تمنح دوائر صناعة التبغ أي حوافز لتأسيس أو إدارة أعمالها، لأن منتجاتها تضر بصحة الإنسان.

الأنشطة التي تقوم بها دوائر صناعة التبغ في إقليم شرق المتوسط

يمكن تقسيم الأنشطة التي تقوم بها دوائر صناعة التبغ في إقليم شرق المتوسط إلى مجالين كبيرين، المجال الأول قبل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والمجال الثاني بعد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

¹ "خطر فرض الحظر الكامل على الإعلان عن منتجات التبغ في مصر. دلائل إرشادية استراتيجية وخطة عمل". الإمارات العربية المتحدة، خدمات فيليب موريس، 1993.



فقبل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ كانت دوائر صناعة التبغ تستخدم التواصل العلني مع أصحاب القرار السياسي للتلاعب بتدابير مكافحة التبغ على نحو مكشوف، وكانت تعمل علناً على تقويض المحاولات التي تستهدف مكافحة التبغ، وكانت تتخذ أنشطة مسؤولة اجتماعياً من أجل الحصول على الأرباح. لقد شكلت دوائر صناعة التبغ جمعية الشرق الأوسط لصناعة التبغ بغية تعزيز مصالح دوائر صناعة التبغ والدفاع عنها وترسيخ علاقات قوية بين الموظفين فيها من جهة وكبار المؤثرين في المجتمع من جهة أخرى؛ وقد أظهرت وثائق دوائر صناعة التبغ أن شركات صناعة التبغ قد وضعت قوائم بالشخصيات السياسية الشهيرة في الشرق الأوسط لتقديم المعلومات لهم وللدفاع عن مصالحهم؛ وتشمل أنشطة دوائر صناعة التبغ في إقليم شرق المتوسط على:

- العمل على بناء تحالفات لمجابهة اقتراح الحظر التام على إعلانات التبغ المقدم إلى البرلمان المصري.
- مجابهة الحظر التام على إعلانات التبغ في مصر عام 1993.
- التعامل مع جمعيات الإعلانات والإعلام.
- ترسيخ التواصل مع أصحاب وكالات الإعلام والنشر للتأثير على منهج الكتابة العام للتوقف عن "مهاجمة صناعة التبغ".

أما في الفترة التي تلت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ فإن دوائر صناعة التبغ:

- استخدمت "المسؤولية الاجتماعية المشتركة" لكسب الدعم الاجتماعي وللتأثير على المجتمع وعلى أصحاب القرار السياسي في تنفيذ بعض الأنشطة مثل رعاية الفرق الرياضية لكرة القدم.
- أضعفت التشريعات الخاصة بمكافحة التبغ بشكل غير مباشر من خلال الأطراف الثالثة والمجموعات ذات المصالح.
- حاولت التأثير على سياسات مكافحة التبغ وشجعت على اختراق بعض التشريعات مثل تصميم مناطق خاصة بالمدخنين.
- شاركت في التحالفات المتعددة القطاعات ضمن البنى الحكومية للاستفادة من الأولويات المختلفة للوكالات الحكومية.

وقد أعدت منظمة الصحة العالمية عدة تقارير تكشف الحقيقة المختئة خلف ما تقوم به دوائر صناعة التبغ من أنشطة. وقد أدى إطلاق هذه المطبوعات على اتخاذ الحكومات مواقف أكثر صرامة نحو دوائر صناعة التبغ بعد كشف نواياهم الحقيقية. وقد صادق كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي على قرارات تدعو البلدان إلى المراقبة الدقيقة لأنشطة دوائر صناعة التبغ على الصعيد الوطني. ومنذ تبني على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أصبح 19 بلداً من بلدان الإقليم أطرافاً فيها. وجميع البلدان على إطلاع بتدخلات دوائر صناعة التبغ وقد اتخذت بعض البلدان خطوات مختلفة لمواجهة هذه المحاولات التي استهدفت تخريب جهود مكافحة التبغ. ولا بد للبلدان من مواصلة بذل الجهود في مراقبة دوائر صناعة التبغ ولمجابهة جهودها الخبيثة لتخريب أنشطة مكافحة التبغ.

كيف يتم حماية سياسات مكافحة التبغ؟

تتلخص الدلائل الإرشادية لحماية سياسات مكافحة التبغ من المصالح المتضاربة ومن تأثير دوائر صناعة التبغ في النقاط التالية:

- زيادة الوعي لدى الناس حول الطبيعة الضارة والمسببة للإدمان لمنتجات التبغ وحول تدخلات دوائر صناعة التبغ في سياسات مكافحة التبغ.
- ترسيخ التدابير للحد من التفاعل المتبادل بين دوائر صناعة التبغ، وضمان الشفافية في ذلك التفاعل المتبادل.
- رفض الشراكات والاتفاقيات غير الملزمة وغير المفصلة مع دوائر صناعة التبغ.
- رفض إسهام دوائر صناعة التبغ في المبادرات التعليمية لعموم الناس وللشباب، ورفض المبادرات مهما كان نوعها سواء كانت علاقتها مباشرة أو غير مباشرة مع دوائر صناعة التبغ.
- فرض الحظر على اشتراك دوائر صناعة التبغ في صياغة السياسات الوطنية أو سياسات مكافحة التبغ.
- ضمان اتباع الموظفين الحكوميين والرسميين لمدونة سلوكية صارمة، والتزامهم الشفافية خلال تعاملهم مع دوائر صناعة التبغ.
- ضمان ألا يدرج ممثلو دوائر صناعة التبغ ضمن الوفود الرسمية في الاجتماعات التي تتعلق باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.
- الطلب من دوائر صناعة التبغ وفق جدول دوري أن تقدم المعلومات حول مبيعاتها وحول أي مساهمات أو أنشطة أخرى بطريقة شفافية ودقيقة.



- تثبيط الأنشطة التي تقوم بها دوائر صناعة التبغ تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية المشتركة ووضع ضوابط لها.
- عدم إعطاء معالجة تفصيلية للاحتكاكات التي تمتلكها الدولة من صناعة التبغ.
- التفريق بين السياسات المتعلقة بمكافحة التبغ من السياسات التي تتعلق بالإشراف على دوائر صناعة التبغ وإدارتها.

ولا يمكن إحراز تقدم ناجح في تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ دون وضعها موضع التنفيذ بحزم، ودون مراقبة منتظمة، ودون تعاون مع البلدان الأخرى للاستفادة من الخبرات المكتسبة لديهم.

التعاون مع البلدان الأخرى
لتبادل الخبرات وأفضل
الممارسات.

مراقبة تنفيذ الدلائل
الإرشادية والأنشطة التي
تنفذها دوائر صناعة التبغ.

ضمان تفعيل اتفاقية منظمة
الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ من
خلال إنشاء آليات للتنفيذ
والمتابعة والشفافية.

مستمرون على الطريق

للإستبيان:
مبادرة التحرر من التبغ
منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
TFI@emro.who.int
www.emro.who.int/tfi/tfi.htm

مَنْظَرُ الصَّحَّةِ الْعَالَمِيَّةِ
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط



WHO Framework Convention on Tobacco Control. Geneva, World Health Organization, 2003.

Guidelines for implementation of Article 5.3 of the WHO Framework Convention on Tobacco Control: protection of public health policies with respect to tobacco control from commercial and other vested interests of the tobacco industry. Geneva, World Health Organization, 2008.

Guidelines for implementation of Article 8 of the WHO Framework Convention on Tobacco Control: protection from exposure to tobacco smoke. Geneva, World Health Organization, 2007.

Guidelines for implementation of Article 11 of the WHO Framework Convention on Tobacco Control: packaging and labelling of tobacco products. Geneva, World Health Organization, 2008.

Guidelines for implementation of Article 12 of the WHO Framework Convention on Tobacco Control: education, communication, training and public awareness. Geneva, World Health Organization, 2010.

Guidelines for implementation of Article 13 of the WHO Framework Convention on Tobacco Control: tobacco advertising, promotion and sponsorship. Geneva, World Health Organization, 2008.

Guidelines for implementation of Article 14 of the WHO Framework Convention on Tobacco Control: demand reduction measures concerning tobacco dependence and cessation. Geneva, World Health Organization, 2010.

Building blocks for tobacco control: a handbook. Geneva, World Health Organization, 2004.

WHO report on the global tobacco epidemic, 2008: the MPOWER package. Geneva, World Health Organization, 2008.

WHO report on the global tobacco epidemic, 2009: implementing smoke-free environments. Geneva, World Health Organization, 2009.

Progress in tobacco control in Egypt and Pakistan: activities implemented by WHO under the Bloomberg Initiative to Reduce Tobacco Use. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2010.

Fact sheets on tobacco and cancer. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2009.

The Framework Convention on Tobacco Control: A primer. Geneva, World Health Organization, 2003.

El Awa F. Tobacco control in the Eastern Mediterranean Region: overview and way forward. *Eastern Mediterranean Health Journal*, 2008, 14:S123–S131.

El Awa F. The WHO Framework Convention on Tobacco Control as a tool for advancing health promotion: perspective from the Eastern Mediterranean Region. *Global Health Promotion*, 2010, March;17Suppl(1):60–66.

WHO Technical manual on tobacco tax administration. Geneva, World Health Organization, 2010.

Fact sheets on the Global Youth Tobacco Survey, 2001–2009. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2010.

Fact sheets on the Global Adult Tobacco Survey. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2010.

Warren CW et al. *Global Tobacco Surveillance System: the GTSS atlas*. Atlanta, CDC Foundation, 2009.

Progress report on the Tobacco Free Initiative, 2008. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2009.

Progress report on the Tobacco Free Initiative, 2009. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2010.

MPOWER brochure: monitor tobacco use and prevention policies. Geneva, World Health Organization, 2010 (<http://www.who.int/tobacco/mpower/publications/en/index.html>, accessed 9 May 2011).

MPOWER brochure: protect people from tobacco smoke. Geneva, World Health Organization, 2010 (<http://www.who.int/tobacco/mpower/publications/en/index.html>, accessed 9 May 2011).

MPOWER brochure: offer help to quit tobacco use. Geneva, World Health Organization, 2010 (<http://www.who.int/tobacco/mpower/publications/en/index.html>, accessed 9 May 2011).

MPOWER brochure: warn about the dangers of tobacco. Geneva, World Health Organization, 2010 (<http://www.who.int/tobacco/mpower/publications/en/index.html>, accessed 9 May 2011).

MPOWER brochure: enforce bans on tobacco advertising, promotion and sponsorship. Geneva, World Health Organization, 2010 (<http://www.who.int/tobacco/mpower/publications/en/index.html>, accessed 9 May 2011).

MPOWER brochure: raise taxes on tobacco. Geneva, World Health Organization, 2010 (<http://www.who.int/tobacco/mpower/publications/en/index.html>, accessed 9 May 2011).

